

# كيفية السعي بين الصفا والمروة

الشيخ محمد القايني

ملخص البحث:

بحثنا في هذه الوجيزة عن كيفية السعي بعد البناء على وجوب استيعاب ما بين الصفا والمروة بالسعي والمشي، وحكينا عن المعروف تدقيقاً في الأداء، حكمنا بعدم وجوبه جزماً، بل ولا مطلوبة الاحتياط بمثله قطعاً، ثم تعرضنا لحكم فرض الشك في صدق مفهوم السعي المستوعب وأن الحكم فيه البرائة لا الاحتياط والاشتغال بعد رد بعض ما يتصور في المسألة من التفصيل.

\*\*\*

الذي يظهر من بعض الكلمات ومن جملتها كلام صاحب الجواهر<sup>١</sup> في حدّ السعي بين الصفا والمروة هو التدقيق في الاستيعاب حتى أنهم صرّحوا بلزوم لصق عقب القدم عند البدء بالصفا والأصابع بالمروة، بل قد يظهر من بعضهم لزوم لصق العقبين بالصفا بل لزوم العود إلى نقطة البدء؛ فيلصق أصابع رجله بموضع لصق عقب القدم عند البدء قال في الجواهر.

١. جواهر الكلام، الشيخ الجواهري ١٩: ٤١٩.



قد عرفت سابقاً عدم وجوب الصعود على الصفا فيكفي حينئذ أن يجعل عقبه ملاصقاً له، لوجوب استيعاب المسافة التي بينه وبين المروة؛ نعم قد يحتمل الإكتفاء بأحد القدمين ولكن الأحوط جمعهما. ثم إذا عاد ألصق أصابعه بموضع العقب حتى يحصل الاستيعاب المزبور الذي عليه المدار في الظاهر وإلا فلا دليل على وجوب السعي منحياً خصوص قدم الإبتدائي بل لعل إطلاق الأدلة يقضي بخلافه، فإنه ليس فيها إلا السعي بينهما الذي يتحقق بذلك، وبالانتهاء إلى ما يحاذي الابتداء. بل مقتضى الإطلاق المزبور نصاً وفتوى عدم وجوب كون السعي بالخط المستقيم ضرورة صدق السعي بينهما به وبغيره.

بل نصوص السعي راكباً في الرجال والنساء كالصريحة بخلافه، ولكن مع ذلك لا يسعى بترك الفرد المتيقن الذي عليه العمل. بل فيما حضرني من بعض الكتب نسبة الكيفية المزبورة أولاً إليهم عليهم السلام، بل فيه أنه قيل الظاهر اتفاق الأصحاب عليه وإن كنا لم نتحقق شيئاً من ذلك.

نعم في الرياض: لولا اتفاق الأصحاب في الظاهر على وجوب الصاق العقب بالصفا والأصابع بالمروة لكان القول بعدم لزوم هذه الدقة والإكتفاء بأقل من ذلك بما يصدق معه السعي بين الصفا والمروة عرفاً وعادة لا يخلو من قوة؛ كما اختاره بعض المعاصرين لما ذكره من أن المفهوم من الأخبار أن الأمر أوسع من ذلك بل السعي على الإبل الذي دلّت عليه الأخبار وأن النبي صلى الله عليه وآله كان يسعى على ناقته لا يتفق فيه هذا التضييق... بل يكفي فيه الأمر العرفي ولكن الأحوط ما ذكره فقد عرفت أن مقتضى إطلاق الأدلة السعي بينهما ويمكن فهم الاستيعاب منها... لكن كونه على الوجه المزبور محلّ نظر بل منع، وليس في كلامهم ظهور في ذلك وإنما ذكره بعض متأخر المتأخرين بل لعل إطلاق الفتاوى بخلافه.

أقول: والمتحصّل من كلامه أن المشهور أو المدعى عليه الإجماع أمور: أحدها:



إصاق عقب القدم بل العقبين بالصفاء في البدء. ثانيها: إصاق أصابع الرجل بالمروة عند الوصول إليها. ثالثها: إصاق أصابع الرجل بالصفاء عند العود. رابعها: إصاق أصابع الرجل عند الرجوع إلى الصفاء بنفس موضع إصاق العقب عند البدء منه. خامسها: كون السعي في خط مستقيم

ثم استشكل هو في ذلك كله بحسب النصّ بل الفتوى وأنّ المعيار هو السعي بين الجبلين عرفاً ومع ذلك احتاط في المسألة.

الذي يخطر بالبال والله العالم أنّ الحكم بلزوم لصق عقب القدم إلى الصفاء ونحو ذلك من التدقيق والوسوسة نشأ من بعض كلمات السابقين كالعلامة حيث ذكروا في مقام الردّ على الحكم بلزوم الصعود على الصفاء والمروة قياساً على وجوب غسل جزء زائد على الواجب في الوضوء من باب المقدمة بالفرق بين المقامين وذلك بإمكان استيعاب السعي الواجب بدون ضم جزء زائد وهو الصعود على الصفاء والمروة حيث يمكن تحقيق الإستيعاب بلصق عقب القدم بالصفاء والأصابع بالمروة فكان الحكم بذلك تحقيقاً للإستيعاب وعدم توقف احراز الواجب في مثله على إدخال زائد على الواجب ولا أظن وجود إجماع تعبدي في المقام ولا تلقى ذلك من الأئمة عليهم السلام، بل لا ينبغي توهم وجود رواية بمضمون ذلك غير واصل إلينا، كيف وإنّ حجّ النبي صلى الله عليه وآله والأئمة عليهم السلام كان بمرأى من الناس بتفاصيل أجزائه ولم يعهد من أحد منهم أمثال هذه الوسواس ولا نبه على ذلك في شيء من النصوص ولو كان الواجب هو مثل ذلك والمعصوم بمرصد النـ ورؤاهم لنقل ذلك إلينا بل تكرر ذكره في النصوص.

ولعمري أنّ أمثال هذه التدقيقات في السعي وكذا في الطواف مما يقطع بعدم كونها مطلوبة في الشريعة بل هي ناشئة من الوسواس وتخيّل الصناعة واقتضائه الإحتياط بمثل ذلك في كلمات المتأخرين ولا أظن في كلمات القدماء ما يوهم مثل ذلك كما أشار إليه في الجواهر لخلوّ النصوص من الفريقين عن أمثال ذلك، بل التقيّد بهذه التدقيقات



من الصوارف عن حضور القلب والشواغل عن التوجه والتقرب و العبادة.  
ولعمري إنه كان ينبغي لمن يراعي أمثال هذه التدقيقات أن يلصق أنفه أو وجهه  
أو مؤخر رأسه بالمقصد والمبدأ أعاذنا الله من الشذوذ والإعوجاج في الفهم والعمل.  
بل يخطر بالبال بعد فرض وجوب الاستيعاب في السعي بين الجبلين أن الاستيعاب  
الحقيقي مما يحصل بغير ما ذكر من التدقيقات، حيث إن الواجب في السعي هو البدء  
من الصفا والختم بالمروة ويحصل ذلك كله بالحضور عند الجبلين بلا حاجة إلى  
إلصاق عقب القدم أو أصابعه.

الأتري أن من جاء إلى باب دار يصدق مجيئه إلى باب الدار وإن لم يلصق بالباب  
إصبعاً أو عقباً؛ وليس السعي بين الجبلين سوى السير بينهما على وجه يحضر عندهما  
لا أن يلتصق بهما بمؤخر البدن أو مقاديمة.

وقد صرح في بعض النصوص في السعي بالعندية، أفطن أن من جاء من عند زيد  
إلى عمرو أنه ألصق عقبه بزيد أو أصابع رجله بعمر وفضلاً عما أشار إليه في الجواهر  
بالصاق الرجلين.

والذي حملني على تعقيب البحث هذا، هو ما نقل لنا ونحن بمدينة الرسول ﷺ  
في حجنا لسنة ١٤٤٣ هـ.ق. أن إدارة الحرم بمكة جعلت على فاصل من جبل الصفا  
حواجز تمنع الناس من اللصوق إلى جبل الصفا.

والمحكي عن بعض الفقهاء حل المشكلة عن طريق دعوى كون جبل الصفا سابقاً  
أوسع مما عليه الآن، وأنه حذف بعضه؛ وقد بينا أنه لا حاجة إلى مثل هذه التوجيهات  
حتى أنه لو فرض جبل الصفا قديماً بحدّه الموجود هذا اليوم، كان الحضور عنده بغير  
اتصال وإلصاق كافياً في صدق السعي منه وإليه.

ثم إنه لو شك في صدق السعي المستوعب على السعي على الوجه الذي ذكرناه  
فهذه شبهة مفهومية ولا مجال في مثلها للاستصحاب ولا لقاعدة الإشتغال، بل المرجع



هو أصل البرائة لأنّ المسألة من دوران الأمر بين الأقل والأكثر الإرتباطين حيث نشك في جزئية الزائد على القدر المتيقن.

وقد فصلنا الكلام في أمثال المقام من السعي والطواف ونحوهما فيما حققناه سابقاً في مسائل الحج المستحدثة بمناسبة حكم الطواف في الطابق العلوي والوقوف فيما نشك دخوله في عنوان عرفات ومشعر ونحو ذلك مما يشك في صدق العناوين بشبهة مفهومية. غير أنه ربما يفصل في الشبهات المفهومية للحكم بالبرائة بين الموارد بدعوى أنّ مورد الشك قد يكون تعيين الوظيفة والموقف فيه بيد الشارع حيث إنّ التكليف وحدوده من شؤون الشارع، فحيث لا يتحقق من الشارع موقف خاص كان المورد مجرى البرائة كالشك في صدق الصلاة على الفاقد لجزء أو شرط بناءً على الوضع للصحيح، فإنّ تعيين حدود الصلاة من شؤون الشارع وليس بيد غيره.

وقد يكون المشكوك مما نسبته إلى الشارع من حيث كونه مشروعاً وإلى غيره من العرف سيان، كتعيين حدود منى وعرفات والمشعر بل وصدق الطواف في بعض المواقع؛ ومن جملة ذلك صدق عنوان الصفا والسعي منه وإليه وما شاكل ذلك، فإن صدق المفاهيم ليس من شؤون الشارع، وإنما هو تابع للوضع وأمره بيد العرف جعلاً وتشخيصاً ودخل الشارع فيه لا يختلف عن دخل العرف، فإذا شك في صدق عناوين من هذا القبيل كان المورد مجرى للإحتياط للشك في الخروج عن عهدة التكليف المعلوم، والذي لا يكون تحديد الموقف فيه من صلاحيات الشارع بما هو شارع، ولئن تدخل فيه فباعتبار كونه من أهل العرف لا من حيث كونه مشروعاً.

ويردّه أنا لانرى فرقاً فارقاً بين هذه الموارد، فإنه في القسم الثاني أمر الحكم والتشريع بيد الشارع كالقسم الأول، حيث إنّ الحكم يشرّع لواقع المفاهيم لا لعناوينها وإنما العناوين وسائط في ترتب الحكم على المعنونات.

فكما أنّ الصلاة التي هي متعلق الحكم هي واقع الصلاة لا عناونها، ومع الشك في



تقوم العنوان بجزء أو شرط يحكم بالبراءة، ولا يكون من الشك في المحصل؛ كذلك في فرض الشك في صدق عرفات أو مشعر على نقطة للشك في سعة المفهوم وضيقة فإذا شك في كون جبل عرفات من جملة الموقف وكذا بعض الأمكنة المشكوك في صدق مشعر عليها وكذا حيث يشك في كون سفح جبال منى، أو بعض المواقع المنحوتة، أو أعالي جبال منى، لإحتمال كون منى هي الوادي ولا يدري صدقها على أعالي جبال منى ونحو ذلك ففي كل ذلك أمر الحكم بيد الشارع من حيث العنوان ومن حيث الشك فيه.

مثلاً إذا شك في صدق الإكرام والإحترام على نزع العمامة للقادم، كان ثبوت التكليف بالنسبة إلى الزائد عن ذلك مشكوكاً لا محالة، فجرى فيه البراءة؛ ولا يقال إنَّ وجوب الإحترام معلوم والخروج عن عهده بالمشكوك مشكوك، فيجب الاحتياط لأنه من الشك في سقوط التكليف بعد العلم بثبوتة؛ والسِّرُّ في ذلك أنَّ متعلق التكليف إذا كان معلوماً وكان الشك في محصله، لا فيما ينطبق عليه، فال مورد مجرى للاحتياط عند الشك، كما لو شك في تحقق الطبخ بحرارة أو بزيادة عنها، فإنَّ الإيقاد وإيجاد الحرارة ليس هو متعلق التكليف، وإن كان إمتثال التكليف منوطاً به، بخلاف ما إذا كان المشكوك مما يحتمل انطباق متعلق التكليف عليه، فإنَّ ثبوت التكليف في الأزيد تضييق زائد يرفع بالبراءة.

وظني أنَّ المسألة لا إبهام فيها وإنما تعرّضنا لها ببعض التفصيل دفعاً للشبهة الطارئة على بعض الأذهان والله العاصم والهادي إلى السداد.

هذا ما تيسر لي ضبطه بجوار سيدي ومولاي رسول الله ﷺ ومجاورتي لآله الطاهرين سادتي وأئمتي المدفونين بالبقيع أثناء زيارتي لبيت الله الحرام للحج إن شاء الله تعالى، حامداً ومصلياً على محمد وآله الأطيبين سنة ١٤٤٣ هـ. ق. وذلك بطلب من بعض الإخوان أيده الله تعالى.